

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تثنى خطاب سمو ولي العهد

المنامة في 10 أبريل 2011

ثمنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما جاء في خطاب صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى من تحليلاً للضرورة التي مرت بها مملكة البحرين وتوصيفاً للوضع الآتي، أخذين في الاعتبار تأثير هذه الأزمة وتبعاتها دون تقليل لهذا التأثير والخسائر التي أوقعها على المملكة.

وفي هذا السياق، تشير المؤسسة إلى أهمية ما حواه خطاب صاحب السمو الملكي من مؤشرات ودلالات تركز عليها النظرة الثاقبة للقيادة الحكيمة فيما يتعلق بالوضع الحالي ومستقبل هذا الوضع في مملكة البحرين، وذلك عبر التأكيد على أهمية الأمن والاستقرار في هذه المرحلة الفاصلة من حياة الوطن، وضرورة التكاتف والاصطفاف صفا واحداً ونبذ التطرف ورفض الانشقاق على أساس طائفي أو مذهبي، إضافة إلى ضرورة الوقوف بلا تساهل في وجه من يريد شق الصف وعرقة العملية الإصلاحية في مملكة البحرين.

كما تؤكد المؤسسة الوطنية على أهمية ما جاء في خطاب صاحب السمو الملكي من أنه من غير المسموح أن يستشعر أي مواطن أنه لا مكان له في الوطن فالوطن لجميع أبناءه والمستقبل وفق رؤيته الحكيمة مشرق بالجميع وللجميع، وأن هناك دائماً فرص تسع الجميع، ومبادئ تحركنا للأمام.

وتنوه المؤسسة على ضرورة الأخذ في الاعتبار الرسائل الواضحة للشعب البحريني وخاصة الشباب والتي حملها خطاب سموه ودعا فيها إلى ضرورة العمل والتكاتف من أجل استمرار عملية البناء والتحديث وإتمام قصة النجاح والازدهار التي بدأتها المملكة في عهد صاحب الجلالة الملك المفدى منذ انطلاق مشروعه الإصلاحي مروراً بالتطورات التي شهدتها المملكة حتى يومنا هذا.

وانطلاقاً من هذا الخطاب فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على أهمية كل ما جاء في خطاب صاحب السمو الملكي ولي العهد، وتثمن المواقف المشرفة للشعب البحريني في الاصطفاف إلى جانب القيادة الحكيمة في العمل على استتباب الأمن والاستقرار الداخلي ورفض التطرف والاملاءات الخارجية أو الداخلية التي تنال من وحدة الأمة واستقرار الوطن وتسعى إلى تقويض المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وتؤكد المؤسسة على أهمية ما أنيط بها من عمل في إطار المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك المفدى والتزامها بأعلى معايير العمل الوطني الذي يخدم المملكة قيادة وشعباً دون المساس بالثوابت الأساسية للوطن، كما تثمن المؤسسة الاهتمام الذي أولته القيادة الرشيدة في مملكة البحرين لاحترام حقوق الإنسان وصون هذه الحقوق في إطار

مشروع جلالة الملك الإصلاحي منذ انطلاقه عبر كفالة حرية التعبير عن الرأي وفق القوانين التي تنظم هذه الحرية آخذاً في الاعتبار الوصول بالبحرين إلى مصاف الدول المتقدمة وذلك دون السماح لقوى التطرف بالنيل من امن واستقرار البحرين والسعي إلى التغرير بالشباب البحريني.

وإذ تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان على ضرورة تعزيز وحماية حقوق المواطنين الاساسية دون تمييز بين طائفة واخرى، تدعو جميع المواطنين الى ضرورة التعاون مع السلطة المنوط بها اتخاذ تدابير السلامة الوطنية حفاظاً على امن وسلامة الجميع.